قراءة علميّة في كتاب

الشيخ أمين يوسف[١]

بطاقة الكتاب:

- **اسم الكتاب**: محمد باقر الصدر من فقه الأحكام إلى فقه النظريّات.
- **المؤلّف**: صائب عبد الحميد.
- **بيانات النشر**: ط٢، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ، (٣٠٤ صفحات).

أولاً: محتوى الكتاب:

موضوع هذا الكتاب هو ميادين التَّجديد الفكريّ عند الشهيد محمد باقر الصَّدر، بما توافرت عليه من منهجيّة جديدة جمعت بين الأصالة والتَّجديد. ويدّعي المؤلِّف أنّ الشهيد الصدر قدّم منطقًا جديدًا لأصول المعرفة أسماه «منطق الاستقراء» ووظّفه توظيفًا علميًّاً دقيقاً في اختيار المنهج في التفكير، وأنّه يمكن من خلاله إعادة بناء علم

(١) باحث في الفكر الإسلاميّ، من لبنان.

الكلام الإسلاميّ، كما يدّعي أنّه أسّس بناءً جديداً في المعارف الإسلاميّة، شكّل نقلةً جوهريّةً إلى ما أسماه «فقه النظريّة»، حيث اجتهد في اكتشاف النظريّة الإسلاميّة في ميادين متعدّدة، ما تزال المدرسة الإسلاميّة في أمسِّ الحاجة إليها.

وقد ركَّز المؤلّف على بيان التكامل المعرفيّ في سائر أوجه الحياة؛ كما تعكسه النظريّة الإسلاميّة. وعلى بيان الأساس المتمثّل بالنقلة الجوهريّة في التعامل مع النَّصّ، من حدود اللفظ والمعنى اللغويّ، إلى آفاق البُعد الاجتماعيّ والأهداف العليا، في ما أسماه الشهيد الصَّدرقدس سره «رُوحَ الشريعة».

وتُعدّ هذه الدراسة محاولة من المحاولات التي تناولت جوانب من فكر الشهيد الصدرقدس سره، ويُشكر المؤلّف على جهوده وعلى التفاتته إلى دراسة فكر شخصيّة تستحق الدراسة؛ بل تستحقّ التعمّق في ما قدّمته من طروحات فكريّة نستطيع القول إنّها تؤسّس الطريق وتمهّده لتأسيس مدرسة جديدة في آليّات التعامل مع النصّ الدينيّ، يمكن من خلالها تقديم نظريّات إسلاميّة متكاملة بمنهج اجتهاديّ جديد يشمل الموضوعات الحياتيّة كافّة.

ويتألّف الكتاب من مقدّمة وبابين وخاتمة:

- **المقدمة**: التجديد: الضرورة والإشكاليّة: يشرح المؤلّف فيها معنى التجديد، ومعنى الاجتهاد وشروطه المختلفة، وتحوي مدخلاً تمهيديّاً يتناول سيرة الشهيد الصدرقدس سره ومحيطه الاجتماعيّ والسياسيّ.
- **الباب الأوّل**: التجديد في المنهج وبناء النظريّة الإسلاميّة: يتناول المؤلّف في هذا الباب النِّتاجَ الفكريَّ عند الشهيد الصَّدرقدس سره من خلال أبحاثه في بناء النظريّة في مجالات عدّة، ويقسم هذا الباب إلى أربعة فصول:
  - **الفصل الأوّل**: نظريّة المعرفة وإعادة صياغة علم الكلام الإسلاميّ: يعرض المؤلّف

فيه ـ باختصار وتركيز ـ نظريّة المعرفة وجوهر فكرة الشهيد الصَّدر فيها.

- **الفصل الثاني**: فقه النظريّة أو الأفق الاجتماعيّ في الفقه: يدرس فيه المؤلّف النَّقلة النوعيّة في الفقه الإسلاميّ، من إطاره التقليديّ الفرديّ إلى الإطار الحيويّ الاجتماعيّ، وعلاقة ذلك بالنظريّة الإسلاميّة، وما قدّمه السيد الصدر في هذا المجال.

- **الفصل الثالث**: النظريّة القرآنيّة: يعرض فيه المؤلّف مشروع بناء النظريّات القرآنيّة في ميادين الفكر والحياة المختلفة التي تناولها القرآن الكريم، كما فهمها الشهيد الصدر.

- **الفصل الرابع**: النظريّة القرآنيّة في تفسير التاريخ: ويعرض فيه، بشكل عامّ، وجهات النظر المختلفة في تفسير التاريخ في الفكر الإسلاميّ، وبشكل خاصّ، نظريّة الشهيد الصّدر في «السنن التاريخيّة».

ـ **الباب الثاني**: المشروع السياسيّ: يختصّ بميدان الفكر السياسيّ، ويقسم إلى فصلين:

- **الفصل الأوّل**: الفكر السياسيّ الإسلاميّ الحديث والمعاصر: يُسلّط المؤلّف فيه الضوء على الفكر السياسيّ الإسلاميّ الحديث والمعاصر بشكل عامّ.

- **الفصل الثاني**: النظريّة السياسيّة عند الصدر وتطوّرها: يستوعب هذا الفصل بُنية النَّظريّة السياسيّة عند الشهيد الصَّدر.

ـ **الخاتمة**: خرج فيها المؤلّف بخمس توصيات مهمّة؛ خلاصتها: ضرورة إعادة النظر في المناهج المتّبعة في التعامل مع التراث، مع تركيز الاهتمام على البعد الاجتماعيّ للنصّ الدينيّ.

ثانياً: أبرز طروحات الكتاب:

المقدّمة (من صفحة ٩ إلى صفحة ٦٤):

١ ـ عرّف الكاتب التجديد بأنّه حركة واعية وإرادة فاعلة وطامحة للنهوض بالحاضر والتأثير في المستقبل لإحلال قيم جديدة، ناتجة عن ثقافة متجذّرة في النفوس لا تعرف الاستسلام. وبعبارة أخرى: التجديد هو الاجتهاد المتواصل في الميادين كلّها، وليس في علوم الشريعة وحدها[1].

أمّا الاجتهاد فيكون على مستويين: «اجتهاد خُصوص»؛ أي اجتهاد المختصّين الخبراء في ميادين تخصّصاتهم، و«اجتهاد عموم»؛ أي اجتهاد عموم الناس في كلّ ما له صلة بشؤونهم الحياتيّة، ومنها المعرفيّة.

٢ ـ يقسّم المؤلّف الاجتهاد إلى مطلق وجزئيّ، ويرى أنّ فقهاء السنّة ابتُلوا بالاجتهاد الجزئيّ التابع للقواعد المعدّة في القرون المتقدّمة، وأمّا فقهاء الشيعة فهم يتبنّون الاجتهاد المطلق، نظريّاً؛ ولكنّهم عمليّاً لا يختلفون عن أشقّائهم في المدرسة الفقهيّة السنّيّة، وهذه هي العقدة الرئيسة بنظره في عمليّة إنتاج المعرفة.

ويعلّل المؤلّف سبب المشكلة بأنّ مناهجنا التعليميّة قائمة على التلقين لا على الاجتهاد؛ لذا تعثّرت حركة الاجتهاد ومساعي التجديد.

٣ـ يقول المؤلّف إنّ الحلّ يكون بتجديد من الداخل (إعادة قراءة تراثنا قراءة موضوعيّة أكاديميّة) قادر على المحافظة على هويتنا من جهة، وعلى استيعاب المتغيّرات ومواكبة تيار النهضة العالميّة من جهة أخرى؛ وبعبارة أخرى: تشكيل الفكر الإسلاميّ وفق دعائم ثلاثة:

أـ اعتماد فقه مقاصد الشريعة أو روح الشريعة.

(١) لم يعطِ المؤلّف هنا تعريفًا اصطلاحيّاً جامعاً مانعاً للتجديد.

ب- اعتماد علم كلام جديد مرتكز على المنطق الاستقرائيّ الجديد محلّ المنطق الأرسطيّ.

ج- إعادة كتابة التاريخ الإسلاميّ برمّته لكونه مادّة الثقافة والفقه وعلم الكلام.

٤- عرض المؤلّف في مدخل تمهيديّ من المقدّمة سيرة الشهيد الصدرﷺ وشأن أسرته على الصعيدين العلميّ والسياسيّ. ثمّ تعرّض إلى البيئة السياسيّة التي نشأ فيها السيد الصدرﷺ في النجف الأشرف، وكيف عايش الأحداث السياسيّة كلّها في العراق، وتفاعل معها سلباً وإيجاباً. بعد ذلك تكلّم عن مكانة الصدرﷺ العلميّة واجتهاده المبكر في عامه السابع عشر. ثمّ سرد عناوين أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه، خصوصاً كتاب «فلسفتنا» (١٩٥٩م) الذي ناقش فيه مقولات الحركة الشيوعيّة التي كانت في أوجها في العراق، والمدارس الفلسفيّة المادّيّة بشكل عامّ، والمادّيّة الجدليّة بشكل خاصّ، ثمّ تلاه كتاب «اقتصادنا» (١٩٦١م)، الذي نقد فيه النظريّة الاقتصاديّة الماركسيّة.

الباب الأوّل: التجديد في المنهج وبناء النظريّة الإسلاميّة (من صفحة ٦٧ إلى صفحة ٢٠٦):

١- بيّن المؤلّف مذهب السيد الشهيدﷺ في إنتاج المعرفة، وهو «المنهج الذاتيّ»، وخلاصة هذا المذهب أنّ ثمّة مبدأين عقليّين قَبْليّين فقط تستند إليهما المعارف البشريّة؛ هما: مبدأ عدم التناقض، وبديهيّات حساب الاحتمال. وعمليّة إنتاج المعرفة تكون باستنتاج معارف ثانويّة من استقراء المصاديق عبر التوالد الذاتيّ؛ لتنتج تعميماً استقرائيّاً. وبعبارة أخرى: العلم بالتعميم ينشأ فقط عن طريق العلم بالأمثلة والشواهد المستقرأة، من دون الحاجة إلى الرجوع إلى القضايا الأوّليّة. وقد طبّق السيد الشهيدﷺ هذا المنهج في توليد المعارف في علم الكلام، أي اعتمده منهجاً للاستدلال على أصول الدين؛ كوجود الصانع مثلاً[1].

(١) يمكن مراجعة دليل السيد الشهيد على وجود الصانع بالمنهج الاستقرائي في الكتاب، ص٨٢-٨٣.

٢ـ عرض المؤلّف نظريّة السيد الشهيدﷺ في فهم النصّ؛ وهي نظريّة «الفهم الاجتماعيّ للنصّ» مقابل الفهم أو الفقه الفرديّ للنصّ المبتلى فيه الاجتهاد الإسلاميّ. ويبدأ الفهم الاجتماعيّ للنصّ من حيث ينتهي دور الفهم اللفظيّ واللغويّ له، ليقرأ في الخطوة الثانية من خلال الارتكاز الاجتماعيّ، فيعطي ثمرات جديدة. والفهم الاجتماعيّ للنصّ يتعاضد مع مبدأ ثانٍ شيّده الشهيد الصدرﷺ، وهو مبدأ «روح الشريعة»؛ أي استكشاف مبادئ عامّة ومشتركة من خلال الأحكام الجزئيّة تسعى الشريعة إلى تحقيقها والحفاظ عليها، فيشرّع الفقيه على أساس ذلك أحكاماً أخرى تحقّق هذا الهدف المبتغى[١].

٣ـ فقه النظريّة هو من المسائل التي أدرك الشهيد الصدرﷺ أهمّيّتها باكراً، وهو بديل من الفقه التجزيئيّ السائد الذي لا يستطيع أن يقدّم نظريّات الإسلام في الموضوعات الحياتيّة المختلفة، وقد مارس السيد الشهيدﷺ هذا المنهج في استنباط النظريّة الإسلاميّة في الاقتصاد؛ وخلاصته: أنْ يستكشف الفقيه البناءات العلويّة للشريعة، عبر تناول الأحكام المرتبطة بالموضوع المعالج، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود منطقة فراغ في الشريعة تركها المشرّع للحاكم؛ لكي يملأها[٢].

٤ـ تميّز الشهيد الصدرﷺ بتنظيره لاستنباط نظريّة الإسلام في الموضوعات وطبّقها في القرآن الكريم ـضمن ضوابطـ، ليستنبط النظرة القرآنيّة إلى الموضوعات المختلفة، من دون أن يبدأ عمله من النصّ القرآنيّ؛ بل يكون انطلاقه من واقع الحياة، محاولاً أن يوحِّد بين التجربة البشريّة وبين القرآن الكريم[٣].

٥ـ على صعيد فلسفة التاريخ، استعرض المؤلّف نظريّة الصدرﷺ الخاصّة في هذا المجال، وخلاصتها: أنَّ المحتوى الداخليّ للإنسان (الفكر والإرادة) هو الأساس في حركة التاريخ، وأنَّ حركة التاريخ حركة غائيّة مرتبطة بهدف،

(١) يمكن مراجعة بعض من هذه الأهداف في الكتاب، ص١١٢ـ١١٥.
(٢) لمراجعة شيء من الأمثلة على منطقة الفراغ، انظر، ص١٢٣.
(٣) لمراجعة أنموذج تطبيق لهذا المنهج، انظر: الكتاب، ص١٦٢.

وليست سببيّة فقط؛ أي إنَّها حركة مشدودة إلى المستقبل، فالمستقبل هو المحرِّك لأيِّ نشاط من أنشطة التاريخ. وهذا المستقبل معدوم فعلاً؛ وإنَّما يتحرَّك من خلال الوجود الذهنيّ الذي هو الحافز والمحرِّك والمدار لحركة التاريخ؛ إذ يمتزج في هذا الوجود الذهنيّ الفكر والإرادة، وبامتزاجهما تتحقَّق فاعليّة المستقبل وتحريكه؛ فالعلاقة ـ إذاً ـ بين المحتوى الداخليّ للإنسان (الفكر والإرادة) وبين البناء الفوقيّ والتاريخيّ للمجتمع، هي علاقة تبعيّة، أي علاقة سبب بمسبَّب؛ فكلُّ تغيُّر في البناء الفوقيّ والتاريخيّ للمجتمع إنَّما هو مرتبط بتغيُّر هذا المحتوى الداخليّ للإنسان.

الباب الثاني: المشروع السياسيّ (من صفحة ٢٠٩ إلى صفحة ٢٨٨):

١ ـ تشكّل الحكومة الإسلاميّة في نظر السيد الصدر﵀ ضرورة دينيّة وحضاريّة في آن واحد، حيث كان يرى ـ في مرحلة نشاطه السياسيّ الأوّل ـ ضرورة العمل الحزبيّ؛ لأنّه الأسلوب الأفضل والأكثر تأثيراً في نشر الفكر الإسلاميّ، وهو ما قاده إلى تحديد ثلاث مراحل لحزب الدعوة الإسلاميّة الذي أسّسه؛ وهي: مرحلة التكوين والتغيير الفكريّ للأمّة، ثمّ مرحلة العمل السياسيّ، ثمّ مرحلة استلام الحكم.

٢ ـ بخصوص أساس نظام الحكم، تنقّل السيد الصدر﵀ بين نظريّات ثلاث في مراحل عمله السياسيّ، فبدأ باعتماد «نظريّة الشورى»، ووثّق ذلك في الأسس التي كتبها لحزب الدعوة، ثمّ تخلى عن مبدأ الشورى ليتبنّى نظريّة «ولاية الفقيه»، ليعود ويتبنّى في نهاية المطاف نظريّة وسطيّة تجمع بين مبدأي الشورى وولاية الفقيه، وقد انعكس ذلك في بحوثه الأخيرة التي ضمّنها كتابه «الإسلام يقود الحياة».

٣ ـ بناءً على النظريّة الوسطيّة التي تبنّاها الشهيد الصدر﵀، فقد حدّد المفاصل الأساسيّة في دستور الدولة الإسلاميّة بالآتي:

أ ـ الله سبحانه هو مصدر السلطات جميعاً.

ب ـ الشريعة الإسلاميّة هي مصدر التشريع، وبعبارة أخرى: أحكام الشريعة الثابتة تعدّ ـ بقدر صلتها بالحياة الاجتماعيّة ـ جزءاً ثابتاً من الدستور؛ سواء نُصّ عليها صريحاً فيه أم لم يُنصّ. ثمّ إنّ كلّ موقف للشريعة يحتوي على أكثر من اجتهاد يعتبر فيه البدائل، ويكون اختيار البديل المناسب بعهدة السلطة التشريعية. وفي حالات عدم وجود موقف حاسم في الشريعة الإسلاميّة، تسنّ السلطة التشريعية ما تراه صالحاً من القوانين، على أن لا يتعارض مع الدستور.

ج ـ السلطتان التشريعيّة والتنفيذيّة قد أُسندت ممارستهما إلى الأمّة.

د ـ المرجع هو النائب العامّ عن الإمام من الناحية الشرعيّة، فيكون هو الممثّل الأعلى للسلطة والقائد الأعلى للجيش، ويرشّح أو يمضي ترشيح الأفراد الذين يتقدّمون للفوز بمنصب رئاسة السلطة التنفيذيّة.

هـ ـ الأمّة هي صاحبة الحقّ في الرعاية وحمل الأمانة، والخلافة العامّة لها، ولكنّ كلّ ذلك يكون تحت إشراف المرجع.

٤ ـ مواصفات المرجع بنظر السيد الصدر، والتي ـ حسب ما يراه المؤلّف ـ لم يفصل فيها الشهيد مراعاة للعرف العامّ وللجوّ الحوزويّ السائد. هذه المواصفات ذكرها الشهيد بتلميحات وباختصار، وهي:

أ ـ أن يكون عالماً على مستوى استيعاب الرسالة.

ب ـ أن يكون عادلاً على مستوى الالتزام بها والتجرّد عن الهوى.

ج ـ أن يكون واعياً وبصيراً بالواقع القائم المعاصر له وكَفُوءاً في ملكاته النفسيّة.

ثالثاً: تقويم الكتاب:

بعد قراءة الكتاب بشكل تفصيليّ، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المؤلّف لم يكن من

المتخصّصين بعلوم الشريعة في بداية مسيرته العلميّة؛ بل كان تخصّصه في علم الفيزياء، كما إنّه لم يكن معايشاً للبيئة الشيعيّة بكادريها الحوزويّ والشعبيّ، ولكنّنا نجده – على الرغم من ذلك كلّه– محيطًا بشخصيّة الشهيد الصدر العلميّة وببيئته الحوزويّة والسياسيّة المحيطة به، ومطّلعاً بشكل كبير على نظريّاته، وفاهماً لها، وقد عرضها خير عرض؛ لذا فالكتاب يُشاد به، وهو مفيد ومهمّ، ويُنصَحُ بقراءته بشكل تفصيليّ متدبّر.

ويمكن تسجيل مأخذ على المؤلّف؛ وهو أنّه أسهب في عرض سيرة الشهيد الصدر بما يقارب (٣٤ صفحة)، ولا يمكن إنكار فائدتها، ولكنه كان من الأفضل لو استغنى عنها حرصاً على علميّة الكتاب؛ إذ إنّ غرض الكاتب –كما بيّن هو– عرض أهمّ نظريّات الشهيد الصدر، وهو غرض علمي يحصل من دون ذكر السيرة المشهورة.

كما يمكن تسجيل مأخذ آخر عليه؛ وهو أنّه توسّع في ذِكر مقدّمات تمهيديّة قبل استعراض نظريّات الشهيد الصدر، وكان يمكنه الإجمال فيها للتوسّع أكثر في ذكر الأمثلة التطبيقيّة لهذه النظريات؛ فلعلّ هذا كان فيه فائدة أكثر للقارئ.

ويُشهد للمؤلِّف أمانته العلميّة ودقّته في الإحالة على المصادر والمراجع، كما يُشهد له تتبّعه آثار الشهيد الصدر وكلماته، حيث اعتمد في استيضاح نظريّاته على كلماته نفسها، لا على ما كُتِبَ من شروحات عليها.

كما يُشهد للكاتب لغته العلميّة الرصينة والواضحة، التي يستسيغها القارئ، فلا يملّ من قراءة الكتاب.

وفي النهاية يُشكر المؤلّف على جهده في دراسته هذه، على أمل أن تُستكمل بدراسات أوسع وأعمق عن هذه الشخصيّة العلميّة الفريدة، والله من وراء القصد.